

زحف دبلوماسي أفريقي على الصحراء المغربية

الإجراءات اللازمة "ضد بعض الدول الأفريقية التي أقدمت على فتح قنصليات لها في مدن الصحراء المغربية تماشيا مع نص وروح القانون التأسيسي للاتحاد".

غير أن موقف الجزائر والبوليساريو المتشنج تبينت عزلته وتأكد فشله، وذلك حين شدد المسؤولون الإفارقة على حقهم في افتتاح قنصليات في أي مكان يرونه مناسباً لمصالحهم. من ذلك، قال وزير الخارجية والاندماج الأفريقي الإفريقي علي كويليالي، إن قرار فتح تمثيلية دبلوماسية بالأقاليم الجنوبية للمملكة "يُندرج في إطار السياسة المقامة والبرغماتية التي طالما دافعا عنها في المحافل الدولية، والمتمثلة في مغربية الصحراء".

وأضاف أن "كوت ديفوار تدعم مقترح الحكم الذاتي الذي قدمه المغرب وتعتبره جدياً وذا مصداقية"، معتبراً أن تدشين تمثيلية بلاده الدبلوماسية بالعيون، "أهم حاضرة بالصحراء المغربية" وبوابة أفريقيا، "هو بلا شك لبنة جديدة تضاهي إلى صرح العلاقات المتميزة التي تجمع البلدين الصديقين منذ عقود".

وردت الجزائر على تلك التصريحات باستدعاء سفيرها بجمهورية كوت ديفوار "للتشاور عقب تصريحات مبينة لوزير الشؤون الخارجية الإفريقي، إثر فتح هذا البلد لقنصلية مزعومة في مدينة العيون"، وفق بيان الخارجية الجزائرية.

الحبيب الأسود
كاتب تونسي



مع كل يوم جديد تتسع دائرة الاعتراف الدولي بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية، ومن أبرز تجليات هذا الاعتراف فتح عدد من الدول الأفريقية قنصليات لها في مدينتي الداخلة والعيون، أكبر مدن الصحراء المغربية، ضمن توجه يصاحبه في المقابل تراجع عدد الدول المعترفة بـ"الجمهورية الصحراوية" المزعومة.

افتتحت، خلال الأشهر الماضية، قنصليات لكل من جمهورية جزر القمر وكوت ديفوار وأفريقيا الوسطى والغابون وبوروندي وساوومي وبرينسيب، بينما قررت جيبوتي وغامبيا وبوركينا فاسو افتتاح قنصليات لها في مدينة الداخلة لتوفير حماية أفضل لمصالحها ومصالح ومواطنيها في الأقاليم الجنوبية للمغرب.

ويرى المراقبون أن هذا التوجه الأفريقي يمثل حلقة جديدة من حلقات النجاح الذي يقوده العاهل المغربي الملك محمد السادس منذ عقدين، ضمن رؤية متقدمة تعتمد على التحرك السياسي والعقائلي والمدعوم بركيزتي الاقتصاد والثقافة، والمنطلق من تفاعل مباشر مع دول القارة، سواء عبر جولات الملك محمد السادس، أو من خلال النشاط الدبلوماسي المكثف.

وخلال السنوات الماضية، استطاع المغرب أن يحقق اختراقات مهمة من حيث التأكيد على حقوقه السيادية على أقاليمه الجنوبية، اعتماداً على رؤية الملك محمد السادس للتحركات الدبلوماسية عبر التركيز على إحداث التوازن في العلاقات بين مختلف الأطراف الدولية، وفتح جسور تواصل متينة مع الإفارقة، وانفتاح على دول أميركا اللاتينية، وارتباط بعلاقات قوية مع الدول الكبرى والقوى الصاعدة.

وجاء افتتاح القنصليات في مدينتي العيون والداخلة كفاتحة لمشروع أكبر هدفه تحويل الأقاليم الجنوبية إلى وجهة مغربية كبرى للاقتصاد والاستثمار والتعاون الخارجي واحتضان التظاهرات الكبرى. وقال وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغربية المقيمين بالخارج، ناصر بوريطة، إن ديناميكية افتتاح تمثليات دبلوماسية في الأقاليم الجنوبية للمملكة تتواصل بوتيرة معززة "رغم الضغوطات، والبيانات واستدعاء السفراء" (من قبل الجارة الجزائر).

وأوضح بوريطة أن افتتاح قنصليات بكل من العيون والداخلة يمثل قراراً سيادياً للبلدان الأفريقية المعنية، ويتماشى مع الشرعية الدولية، كما يتناغم مع منطقتي التاريخ، لافتاً إلى أن "مغربية الصحراء تترسخ يوماً عن يوم، من خلال مواقف دبلوماسية وتصرفات قانونية مثل فتح القنصليات".

وكانت الجزائر، التي تعتبر الداعم الرئيسي للبوليساريو، اعتبرت أن قرار فتح قنصليات في الصحراء المغربية "خطوة خطيرة"، فيما هددت جبهة البوليساريو الدول الأفريقية التي افتتحت تمثلياتها الدبلوماسية في مدينتي العيون والداخلة، حيث قال القيادي الانفصالي محمد محمود الشيخ، في حديث لوكالة الأنباء الجزائرية، إن الجبهة الانفصالية ستتخذ "التدابير اللازمة خلال أيام في ما يخص الدول القليلة، التي فتحت قنصليات في الأقاليم الجنوبية".

وفي يناير الماضي طالب الأمين العام لجبهة البوليساريو إبراهيم غالي مفوضية الاتحاد الأفريقي باتخاذ

أجندات تركيا وإيران تفرض على دول الخليج حروباً يجب خوضها

يونس بلفلاح: المنطقة تحتاج إلى تعميم التحالف السعودي الإماراتي



استشراف التحديات بكل تفاصيلها

النووي وانتهاجها سياسة الضغوط القسوى، فالعقوبات الاقتصادية لها أثر كبير على الاقتصاد الإيراني الذي أصبح لديه معدل نمو سلبي ويعاني من نقص الاستثمارات وهروب رؤوس الأموال، ولا تتوفر البنوك على السيولة اللازمة وهناك نقص في الاستثمارات والخدمات.

كما أن هناك حاجة ماسة إلى المواد الغذائية والطبية، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة والتضخم مما يؤثر بشكل مباشر على القدرة المعيشية ويريد من ضغط الشباب الإيراني على الطبقة الحاكمة. وفقدت طهران هامش المناورة وضاعت بها السبل بعد خسارتها للاروبيين الذين دافعوا عن مشاريعهم الاستثمارية في إيران وعن مجهودهم الدبلوماسي في صياغة الاتفاق النووي.

وهنا يشير بلفلاح إلى ضرورة استغادة دول الخليج من محاصرة الدور الإيراني في تعزيز مكانتها بالعالم العربي وتقوية علاقاتها مع عمقها الآسيوي، مشيداً بالاتفاقيات الاستراتيجية التي أمضتها السعودية مع الهند وباكستان، كما أن لدولة الإمارات علاقات متطورة مع الصين مما يؤدي إلى تنوع الشركات ومصادر السلاح وتقوية الموقف الخليجي - العربي أمام الأجندات الإيرانية والتركية والغربية.

التدخل التركي

عند الحديث عن التدخلات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتبادر إلى الذهن مباشرة اللاعب التركي الذي يخرط جيوسياسياً في عدد من الملفات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية، وهو تدخل له تداعياته الاقتصادية والأمنية.

وعن الدور التركي، يشير يونس بلفلاح إلى أن لآنقرة مطامع في غاز شرق المتوسط، وهي تتطلع إلى إقامة منطقة نفوذ في شمال أفريقيا وتدعم الفصائل الإسلامية في ليبيا. ويضيف أنه مع اكتشاف المشروع التركي بقيادة رجب طيب أردوغان، متمثلاً في إيصال الإخوان المسلمين إلى الحكم، بدأت موازين القوى تتغير وظهر مشروع خليجي تقوده السعودية والإمارات يسعى لتشكيل تحالف عسكري - أممي من جهة وسياسي - اقتصادي من جهة أخرى، ويمكن القول إن نجاح هذه القوى الخليجية في إنجاز مخططاتها الاقتصادية سيشكل لبنة أساسية في بناء صرح عربي ومشروع سياسي متكامل من الجوانب الأمنية والدفاعية والاقتصادية والثقافية والإعلامية لتحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة تنمية و عمران بل منطقة صراعات وحروب.

استغلال هذه العوائد في شراء حصص مهمة بشركات عالمية. على ذات المنوال، استبقت الإمارات هذه الظرفية من خلال تنوع الاقتصاد حتى أصبح العائد النفطي يشكل 30 في المئة فقط من الناتج الداخلي للإمارات وأضحت من بين أهم 30 اقتصاداً في العالم ووجهة مفضلة للاستثمارات، كما أن الصندوق السيادي لأبوظبي يعد من أهم الصناديق الاستثمارية في العالم ولديه توجه للاستثمار في قطاعات واعدة كالطاقات المتجددة وعلوم الفضاء والاقتصاد الرقمي.

ضغوط سياسية

بالنظر إلى الخارطة الجيوسياسية الراهنة، تواجه الدول الخليجية ضغوطاً استراتيجية وتحديات أمنية متعددة، فرضت تخصيص ميزانية هامة للتسلح، وهو أمر قد يبراه البعض مصدر تأثير سلبي على الرؤية الاقتصادية ويحد من انطلاقها على المدى البعيد، وهنا، يعترف بلفلاح بأن الأوضاع الجيوسياسية في الشرق الأوسط تعتبر معقدة جداً بحكم التغييرات التي طرأت على بنية العبد من الدول وكثرة الأجندات الدولية خاصة مع سياسات التمدد التركية والإيرانية، وهذا يجعل من الإنفاق العسكري أمراً طبيعياً لحماية الأمن القومي.

ويضيف موضحاً أن الأوضاع الراهنة في المنطقة تفرض على دول الخليج حروباً يجب خوضها لأنها تهدد حدودها وأمنها كما هو شأن حرب اليمن، فالسبب الرئيسي لهذه الحرب هو انقلاب جماعة الحوثي المدعومة من إيران على الشرعية، وهو يشكل تهديداً مباشراً لدول الخليج. في هذا الصدد، لا يجب النظر إلى الإنفاق العسكري على أنه تكلفة وعيب بل يمكن أن يشكل فرصة لتطوير الصناعات الدفاعية والارتقاء بكفاءة المؤسسات العسكرية عبر تحسين جودة تقنياتها وإنتاج وسائل للتكنولوجيا الدفاعية وخدمات في شكل خبرات عسكرية يمكن تسويقها على مستويات إقليمية ودولية.

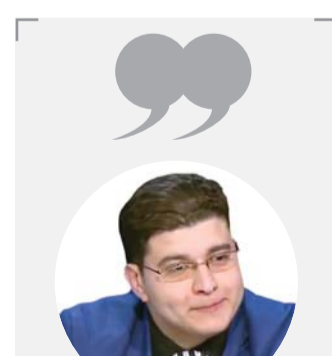
ويلفت بلفلاح إلى أن سياسات التمدد الإيراني لا تمثل تهديداً للدول الخليج فقط وإنما تمثل تهديداً للأمن الدولي أيضاً، من خلال تملصها من التزاماتها النووية وتوجيه أنواتها التخريبية في لبنان والعراق واليمن وسوريا للمزيد من العنف، ناهيك عن الخطاب العدائي والطاقفي الذي تعتمده، وهي استفزازات تقابلها السعودية والإمارات بتبني سياسة تصفير المشاكل والاحتكام إلى القانون الدولي والاعتماد على المسار السياسي كما هو الشأن في الملف اليمني. وتقلص الدور الإيراني بشكل كبير منذ خروج الولايات المتحدة من الاتفاق

يعتبر يونس بلفلاح، مستشار في الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية ومدير مؤسسة ميدفوكيس الفكرية المتخصصة في الجغرافيا السياسية للبحر المتوسط، أن مواجهة الاستفزازات الإيرانية والتدخلات التركية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحتاج إلى مشروع عربي، تجسدت ملامحه الأولى في التحالف العسكري والأمني الذي تقوده السعودية والإمارات، والذي يجب أن يتحول إلى تحالف اقتصادي، يقوي رؤى الانتقال إلى مرحلة ما بعد النفط، ويعزز مناعتها من أي طوارئ أو تحديات.

قال المفرض الدولي الذي مقره واشنطن إن الطلب العالمي على النفط قد يبلغ ذروته في 2040 أو قبل ذلك بكثير إذا تدعمت الجهود التنظيمية لحماية البيئة وترشيد استهلاك الطاقة. وتابع "جميع دول مجلس التعاون الخليجي تترك الطبيعة الثابتة للتحدي الذي تواجهه".

وتدرك دول القوى الخليجية هذا الواقع المستجد مع تحول المنطقة صوب اقتصاد غير نفطي. وبدأت تتبنى سياسات متنوعة ستحسم المرور الآمن إلى مستقبل اقتصادي من غير ريع نفطي، وهو ما يؤكد يونس بلفلاح، لافتاً إلى أن دول الخليج العربي تسعى عبر رؤى اقتصادية كروية السعودية 2030 إلى الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى ربح اقتصاد إنتاجي والتفكير في عصر ما بعد النفط.

ويتخذ بلفلاح كمثال رؤية 2030 في السعودية التي تشكل نقطة تحول تاريخية وتحتوي على مشاريع طموحة قادرة على جعل السعودية من بين أهم عشرة اقتصادات في العالم، فقد نجحت المملكة في تقييم شركة أرامكو النفطية بتداعياتها الاستراتيجية، كما التدخلات الخارجية والأدوار الإيرانية والتركية التي تعمق الأزمات في المنطقة وتزيد من ضغط التوترات القابلة للانفجار في أي لحظة.



يونس بلفلاح

يجب عدم النظر إلى الإنفاق العسكري على أنه تكلفة وعيب، بل يمكن أن يشكل فرصة لتطوير الصناعات الدفاعية والعسكرية

محمد مامون العلووي
صحافي مغربي

الرباط - حذّر تقرير صادر حديثاً من إفلاس الصناديق السيادية لدول الخليج العربي خلال الأعوام الخمسة عشر المقبلة، في ظل تدني إيرادات النفط والغاز ما لم تسارع حكوماتها إلى إجراء إصلاحات اقتصادية حاسمة وموجعة. وهو تحذير يقلل من حدته يونس بلفلاح، أستاذ الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية بفرنسا، لافتاً إلى أن دولاً مثل السعودية والإمارات فتحت فعلاً أبواب الدائل الاقتصادية التي ستجعلها في مأمن من السياريو القائم على رسمه تقرير صندوق النقد الدولي على المستوى الاقتصادي، كما على مستوى مواجهة التحديات الاستراتيجية والأمنية التي تفرزها التدخلات الخارجية في المنطقة وأجندات تركيا وإيران.

وكان تقرير صندوق النقد الدولي محور حديث بلفلاح مع "العرب"، الذي تطرق أيضاً إلى الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتداعياتها الاستراتيجية، كما التدخلات الخارجية والأدوار الإيرانية والتركية التي تعمق الأزمات في المنطقة وتزيد من ضغط التوترات القابلة للانفجار في أي لحظة.

بالعودة إلى تقرير صندوق النقد الدولي الخاص بدول الخليج العربي، يشير بلفلاح إلى أن هذه النوعية من التقارير تعتبر أمراً طبيعياً يصدر بشكل دوري من طرف المؤسسات الدولية بغرض استشاري وتوجيهي وليس تقريبياً وإلزامياً. وصدوره لا يعني ضرورة أن يتم ربطه بنظرية المؤامرة بل يمكن اعتبار توقيت هذا التقرير متأخراً.

ويلفت بلفلاح إلى أن دول الخليج انطلقت منذ فترة في تنوع مصادر الإنتاج والاستفادة من عوائد النفط في استراتيجيات استثمارية، وكذلك الارتقاء بالقطاعات الخدماتية كالمالية والسياسية وتطوير بعض القطاعات الصناعية كالفضاء في الإمارات والصناعات العسكرية في السعودية بغرض التماشي مع مستلزمات اقتصاد القرن الحادي والعشرين المميز بعولمة الأسواق، والمعرفة، والتكنولوجيا وتعدد المخاطر.

10 دول أفريقية فتحت قنصليات في مدينتي العيون والداخلة في الصحراء المغربية خلال شهرين

ويتم فتح القنصليات والبعثات الدبلوماسية وفق معايير وممارسات دبلوماسية تخضع للقانون الدولي، وأساساً اتفاقية فيينا المنظمة للعلاقات القنصلية لسنة 1963، التي تنص على أن إقامة العلاقات القنصلية تكون بين الدول بـ"الاتفاق المتبادل".

وتختص القنصليات، وفق الاتفاقية ذاتها، بحماية مصالح الدولة الموفدة ومصالح رعاياها، وتنمية العلاقات التجارية والاقتصادية والثقافية والعلمية، وتمتد علاقات الصداقة بين الدولتين، علاوة على وظائف أخرى مثل الاستعلام بكل الطرق المشروعة وغيرها. وفي الحالة المغربية يعتبر فتح

القنصليات والبعثات الدبلوماسية بالأقاليم الجنوبية اعترافاً كاملاً بحقوقها السيادية على الصحراء المغربية.

ووصف الباحث والمحلل السياسي المغربي كريم عايش موجة الإقبال الدبلوماسي الأفريقي على الأقاليم الجنوبية المغربية بأنها "خطوة متبصرة قانونية مثل فتح القنصليات".

وكانت الجزائر، التي تعتبر الداعم الرئيسي للبوليساريو، اعتبرت أن قرار فتح قنصليات في الصحراء المغربية "خطوة خطيرة"، فيما هددت جبهة البوليساريو الدول الأفريقية التي افتتحت تمثلياتها الدبلوماسية في مدينتي العيون والداخلة، حيث قال القيادي الانفصالي محمد محمود الشيخ، في حديث لوكالة الأنباء الجزائرية، إن الجبهة الانفصالية ستتخذ "التدابير اللازمة خلال أيام في ما يخص الدول القليلة، التي فتحت قنصليات في الأقاليم الجنوبية".

وفي يناير الماضي طالب الأمين العام لجبهة البوليساريو إبراهيم غالي مفوضية الاتحاد الأفريقي باتخاذ



كيف نترك القبضة القوية ونقدم الانفصاليين